استمعت إلى الشكوى المقدمة من المواطنين بعدما فاجأهم فريق الإزالات

«العرائض والشكاوى» تطالب الحكومة بإيجاد حلول لأصحاب قسائم ميناء عبدالله خلال شهر

جانب من اجتماع لجنة العرائض والشكاوى (تصوير: صالح محمد)

استمعت لجنة العرائض والشكاوي البرلمانية أمس إلى الشكوى المقدمة من أصحاب 38 قسيمة في ميناء عبدالله الذين تفاجؤا بإزالة قسائمهم من قبل فريق الإزالات على الرغم من حصولهم على هذه القسائم قبل أكثر من 30 عاما بترخيص من المجلس البلدي، وألزمت اللجنة الجهات الحكومية بعدم التعرض لهذه القسائم وإيجاد حل نهائي لها خلال شهر واحد.

وكشف عضو اللجنة النائب سعدون حماد عن أن زميله في اللجنة خليل عبدالله هدد باستجواب وزيري التجارة والبلدية مالم يتم حسم هذه القضية بشكل عادل خلال الموعد المحدد «شهر واحد».

وبين حماد أن أعضاء اللجنة طالبوا الجهات الحكومية التي حضرت الإجتماع تطبيق القانون بسواسية على القسائم الصناعية في منطقة الشويخ، وحصلوا على وعود حكومية بأن تتم تسوية أوضاع الـ 38 قسيمة في ميناء عبدالله بشكل عادل، مبينا ان اثارة موضوع عدم تطبيق القانون على القسائم المخالفة في الشويخ الصناعية احرج الجهات الحكومية.

وأكد حماد أنه ماض في طرح المقترح الذي تقدم به لإزالة الشويخ الصناعية ونقلها إلى المناطق الحدودية، وتوزيع الأراضي للرعاية السكنية للمواطنين، وسيرى إن كان النواب سيؤيدونه في ذلك «أن سنصطدم بمجموعة من اللي إنتو خابرينهم».

دعا إلى تخصيص قطاعات من المؤسسة

الصالح: قوانين ومراسيم خصخصة «الكويتية» ولدت مشوهة

اكد النائب خليل الصالح ان القانون رقم 6 لسنة 2008 الخاص بخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وما تبعه من مراسيم ولدت مشوهة حيث سمح فيه بمشاركة الشركات العالمية المسجلة بالبورصة الكويتية واخيرا قدم عليه تعديل يقضي بالسماح للشركات المحلية بالدخول للمنافسة على الخصخصة.

وقال الصالح ان مشكلة الناقل الوطني تكمن في الصراع القائم بين جهات عدة لدرجة ان وزارات الدولة باتت تلقي تبعية الخطوط الكويتية كل منهما على الاخر، مبينا ان وزيري المالية والمواصلات في المجلس المبطل الثاني لم يعترف اي منهما بتبعية الكويتية وكان هناك تشابك واضح لم تستطع الحكومة فكه مما افقد الخطوط الكويتية للرؤية السديدة.

واكد الصالح خلال مؤتمره الصحافي المنعقد بمجلس الامة ان هناك صراع من اجل الاستحواذ على قطاع النقل الجوي لافتا ان الكل يدرك كيف يدار هذا الصراع وانه في المحصلة النهائية فان الشعب هو من يدفع ضريبة الصراع بينما الحكومة لا تحرك ساكنا.

■ لا يوجد تجانس حكومي ومجلس الإدارة منقسم على نفسه ولا أحد يفكر في تنمية الأسطول

خليل الصالح

واضاف انه لا يوجد تجانس حكومي حيث مجلس ادارة المؤسسة الكويتية منقسم على نفسه وبالتالي لا احد يفكر في تنميته.

واوضح الصالح ان الحل الامثل والصحيح في شأن مستقبل الخطوط الكويتية يكمن في تحويل المؤسسة الى شركة حكومية بإدارة اقتصادية متخصصة في مجال الطيران كما هو المتبع في الشركات الحكومية الناجحة بالمنطقة مشيرا ان انجع الأساليب في خصخصة الخطوط الكويتية تتمثل في تخصيص قطاعات معينة فيها وعلى مراحل زمنية الى ان تنضج الفكرة وتتحول من حالة توزيع الثروات الى تنمية حقيقة يشارك فيها الجميع.

واكد النائب خليل الصالح دعمه قرارات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د.ذكرى الرشيدي بشأن توطين العمل الخيري، مشددا على انه يجب المضي قدما في هذا الاتجاه والدفع به حتى يكون خير أهل الكويت للكويت.

وقال الصالح في تصريح له اليوم: «سندعم قرارات الوزيرة الرشيدي لتوطين العمل الخيري ، حتى يكون خير اهل الكويت للكويت ، فخيركم لاهله ويكفينا ما تمنحه الدولة من منح خارجية».

■ ندعم قرارات وزيرة الشؤون لتوطين العمل الخيري حتى يكون خير أهل الكويت للكويت

من ناحية اخرى اكد الصالح انه «حدث صراع في المجلس المبطل الثاني حول تبعية شركة الخطوط الجوية الكويتية بين وزارتي المالي والمواصلات، وافتقدت الحكومة الرؤية الحقيقية لخصخصة الكويتية».

وتساءل :«لماذا الرؤية الموجودة بالمجلس الحالي تجاه تعديلات الكويتية؟ هل هي ضغوط تمارس؟ «مبديا اسفه » لانه في الوقت الذي تحتفل فيه قطر بتنظيم كاس العالم فاننا بالكويت نعاني من نقص وجود طائرات ».

وشدد الصالح على ضرورة « التركيز على شراء الطائرات، لاننا يوم بعد يوم نتاخر، فوين رايحين؟».

وبين ان «هناك كما كبيرا من المعلومات تصل الي بشان الكويتية، واشعر بحرقة داخلية بسبب ما يحدث فيها ، والذي يرجع الى عدم التجانس الحكومي».

واضاف:«سنتردى من سيء الى اسوأ، ولدينا مشكلة مع انفسنا فنعيش في الصراعات الداخلية ولا نركز على التنمية»، مستغربا «اعتراض الهيئة العامة للاستثمار على الاستثمار في الكويت ، لافتا الى ضرورة ان تؤول شركة الكويتية الى الحكومة وتخصص قطاعا قطاعا، لاننا للان لم نستوعب الخصخصة.

وقال الصالح: «من السابق لاوانه الحكم على موضوع صفقة الطائرات الهندية، لكن ما نؤكده ضرورة وجود تجانس بين الحكومة ومؤسسة الكويتية».

من واجب المجتمع رعايتهم وإعطاؤهم الأولوية في العناية

الحويلة يقدم حزمة مقترحات لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

قام النائب محمد الحويلة بتقديم حزمة من المقترحات حول خدمة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة جاء فيها ما يلي :

نظرا لظروف ذوي الاحتياجات الخاصة فان من واجب المجتمع رعايتهم وإعطائهم الاولوية في العناية والاهتمام ودعمهم وتشجيعهم لإثبات ذاتهم واستخلاص القدرات الكامنة لديهم وفي هذا الاطار فاننا نهدف من خلال قوانين وقرارات واقتراحات عدة الى احتضان هذه الفئة وتوفير المكان المناسب لهم لممارسة نشاطهم وأداء اعمالهم.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر: إيجاد اماكن ترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة في العطل الطويلة وعطلة الربيع ، وإيجاد ورش عمل كالرسم والأشغال اليدوية او التقنيات او الكمبيوتر بمستويات عالية.

وفي اقتراح آخر قال الحويلة: تشكل الإعاقة بشكل عام والإعاقة الذهنية بشكل خاص عبئا ثقيلا على المريض وأسرته ، حيث يحتاج المصاب بها اهتماما ورعاية ولا بد من تهيئة الظروف الملائمة لهذه الفئة خاصة بعد اجتيازهم المرحلة العمرية التي تمكنهم من الالتحاق بالمدارس المخصصة ، حيث أنهم بعد هذه المرحلة لا يجدون مكانا يرعاهم الرعاية التي يستحقونها من الدولة ، ونظرا لقيام الكثير من الدول بإنشاء مراكز متخصصة لاستيعاب المعاقين ذهنيا .

■ إيجاد أماكن ترفيهية للمعاقين في العطل الطويلة وورش عمل للرسم والأشغال اليدوية والتقنية بمستويات عالية

محمد الحويلة

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر:

، إنشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنيا يتم تدريبهم فيها على مهن او هويات تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وذلك على ايدي خبراء متخصصين في هذا النوع من التدريب ،

وفي اقتراحه الثالث قال: نظراً لأهمية مركز الكويت للتوحد وما يقدمه من خدمات لأبنائنا وبناتنا المصابين بمرض التوحد وما يخلقه لهم من بيئة تعليمية متكاملة تمكن الأطفال من الوصول إلى أقصى طاقاتهم، بالإضافة إلى رفع قدراتهم التحصيلية والاجتماعية والتعليمية ، وكذلك وما يقدم من خدمات أساسية مثل الاستشارات الأسرية وجلسات النطق والتواصل ونوادي ربيعية وصيفية وغيرها من الأنشطة المتواصلة التي تساهم في اندماج هذه الفئة في مجتمعاتهم ، ولما لهذا المركز من أهداف إنسانية عظيمة وللتخفيف عن معاناة هذه الفئة ومعاناة ذويهم

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

«1» إنشاء فروع لمركز الكويت للتوحد في كل محافظة من محافظات البلاد.

«2» تطوير وتحديث المركز الحالي وتزويده بالكوادر البشرية والمالية وكافة الأجهزة الحديثة التي تساهم في تحقيق أهدافه الإنسانية.

■ إنشاء فروع لمركز الكويت للتوحد في كل محافظة مع تطوير وتحديث الحالي

وفي الاقتراح الأخير قال الحويلة: بما ان الحاسب الآلي يعد اليوم الوسيلة الاولى لاكتساب المعلومات والقيام بالابحاث في مختلف العلوم لذا اصبح من المحتم ان يكون للمكفوفين ما يعينهم على الاستفادة من هذا المجال التقني العلمي، خصوصا ان مطالعة الكتاب الالكتروني لم تعد صعبة اليوم بفضل الله ثم بفضل الوسائل المعينة للكفيف على التعامل مع الحاسب الآلي.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

إنشاء مكتبة الكترونية عربية للمكفوفين تقوم على الاسس التالية:

1 - تشكيل لجنة مشتركة تتكون من نخبة من المثقفين والفنيين الملمين بعلوم الحاسب الآلي وخصوصا في مجال برامج المكفوفين.

2 - تناط باللجنة مهمة حصر الكتب والمصنفات الموجودة حاليا على اقرص الحاسب الآلي المضغوط CD لدى مطابع ومكتبات الجهات الراعية للمكفوفين.

3 - انشاء صفحة على شبكة الانترنت وتصعيد هذه الكتب عليها لتكون متاحة للاستفادة منها مع مراعاة الضوابط المتعلقة بذلك، على الا تقتصر الصفحة على مجرد عرض للكتاب وانما يمكن ان تتضمن ايضا منتديات ثقافية عامة ومسابقات تجمع بين الترفيه والثقافة وتكون قابلة لتطوير مهامها وفق الحاجة.

4 - تعمل اللجنة على اختيار مصنفات اضافية باستمرار لادراجها ضمن المكتبة.

5 - تعمل اللجنة على تقديم الخدمات الشخصية لمن يحتاجها من المكفوفين حسب امكاناتها.

6 - تقدم اللجنة جوائز للمكفوفين الذين يقومون بتاليف مصنفات او كتيبات تشجيعا لهم على مزيد من الابداع وحثا لغيرهم عليه.

7 - تقوم اللجنة بإصدار مجلة الكترونية تنشر على شبكة الانترنت وتفتح مجالا للمشاركة فيها للمكفوفين وغيرهم لمنح فرصة للكفيف كي يجعل الثقافة سبيلا يتفاعل من خلاله مع المجتمع.

وجه الشكر لهم بعد النجاح الذي تحقق

الكندري كرم فريق معرض الذكرى الـ 51 للدستور

الكندري في لقطة تذكارية مع أعضاء فريق معرض إدارة الإعلام الخاص

استقبل أمين عام مجلس الامة علام الكندرى في مكتبه أمس، فريق معرض إدارة الإعلام الخاص بالاحتفال بالذكرى الـ «51» لصدور دستور دولة الكويت والذي شارك في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ومجمع الافنيوز.

وقام الكندري بتوجيه الشكر والتقدير لكل من شارك في نجاح هذا المعرض لما حققه من أهداف اعلامية وثقافية من خلال المشاركة الفعاله في الجهتين المذكورتين ، والإسهام في رفع مستوى الوعي بدور البرلمان وجوانبه القانونيه والدستورية للجمهور من خلال ما تقدمة الامانة العامة من مواد تثقيفية برلمانية في مثل هذه المعارض لتحقيق التواصل مع كل شرائح المجتمع الكويتي.

حضر حفل التكريم الأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي الشايع ومدير إدارة الإعلام مظفر عبد الله ورئيس قسم المرئي والالكتروني والمسموع أمل المطوع وأعضاء الفريق.

شدد على أهمية توعية الشباب باتباع القوانين

الجيران: جهود رجال الأمن في متابعة المخالفين لأنظمة المرور تستحق التقدير

أشاد النائب د.عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية واللجنة التعليمية، بجهود رجال الامن في متابعة المخالفين لأنظمة المرور وقواعد الأمن والسلامة ، وخاصة فئة الشباب في أيام العطل من خلال التواجد في المتنزهات العامة والحدائق والمجمعات التجارية ، لضبط وملاحقة المخالفين ، حيث يقومون بإزعاج الاهالي والاستهتار والرعونة في قيادة الدراجات النارية والباجيات ، دون الأخذ بمتطلبات الأمن والسلامة بما يعرض حياتهم وحيات الآخرين للخطر .

كما اشار النائب الجيران إلى ضرورة الانتباه لما يتم ضبطه من أسلحة نارية وأسلحة بيضاء وعصي وأدوات حادة في حوزة الشباب، وخاصة

عبدالرحمن الجيران

اننا شهدنا في السنوات القليله الماضية حوادث قتل بين الشباب لاتفه الاسباب، بما يؤكد أهمية تضافر جهود رجال الأمن مع مؤسسات الدولة المعنية بالشباب مثل وزارة الشئون ووزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الإعلام ، لوضع برامج علمية وتدريبية وإعلامية لتوعية الشباب من الجنسين بأهمية اتباع الأنظمة والقوانين، وتوجيههم إلى الأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيق تنمية المواردِ البشرية والتنمية المستدامة بدلا من تضييع الأوقات بما لا طائل من ورائه أو بما يعود بالضرر عليهم وعلى مستقبلهم .

وفي الختام دعا النائب وزارة الداخلية إلى متابعة الشكاوى المقدمة من الأهالي في المناطق السكنية والمتعلقة بوجود مساكن مشبوهة تتخذ أوكارا للأعمال المنافية للآداب ولا زالت تسبب إزعاجا للاهالي وتوفر مقرا وإيواءً للمنحرفين أخلاقيا وسلوكيا بما يتنافى مع القيم والثوابت المجتمعية التي تربى عليها المجتمع الكويتي الأصيل .

وجه مجموعة أسئلة إلى وزير التربية تناولت قضايا في «التطبيقي»

عاشور: قرار وقف النصف غير مقبول .. ووزير المواصلات غير معني بالأمر

استغرب النائب صالح عاشور كيف أن وزير المواصلات عيسى الكندري غير المعني، يصدر قرارا بوقف رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف.

واوضح أن الهيئة العامة للاستثمار هي المسؤولة عن الخطوط الجوية الكويتية ولذا قدمنا طلب تشكيل لجنة تحقيق.

وعلى صعيد اخر، شدد عاشور على أن ،وزير التربية نايف الحجرف عليه الإجابة على الأسئلة البرلمانية التي وجهناها له لنعرف هل القياديين في وزارته تم تعيينهم من داخل الوزارة او خارجها ؟.

ووجه عاشور أسئلة مطولة للحجرف تناولت جوانب في هيئة التعليم التطبيقي والتدريب، جاء فيها ما يلي:

مشروع مباني الخدمات العامة والتعليمية والطلابية بمجمع خدمات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالشويخ قيد الإنشاء وحيث أن قيمة العقد 71.991.000 مليون دينار ومدة تنفيذ العقد من 21/11/2010 لغاية 19/5/2014 أي 42 شهرا تقريبا.

لذا يرجى تزويدي بالتالي :

1 - الهيئة تجري التبديل وبشكل موسع في مواد المشروع «خصوصا منها التشطيبات الداخلية والخارجية» الموصوفة في العقود ووثائق المناقصة المسعرة من قبل المقاول الفائز بتنفيذ المشروع حيث يتم التبديل من قبل الهيئة أثناء فترة التنفيذ .

يرجى توضيح هذا الأمر وشرح الآلية المتبعة مع توضيح دور المالك ودور المكتب الاستشاري العالمي المشرف ودور المكتب الاستشاري المحلي المشرف وتقديم جدول بهذه المواد يبين نوعية المواد الموصوفة

صالح عاشور

والمواد التي اعتمدت مع ذكر أي مبالغ مالية تم دفعها او خصمها من المقاول.وما الأسباب التي دعت إلى ذلك مع ذكر شروط العقد في هذه الحالات وإيضاح نقاط تقييد المبالغ الموفرة ؟

2 - نما إلى علمنا أن المستشار المحلي المشرف على المشروع قدم شكوى لبلدية الكويت ادعى فيها فشل الخرسانة في عدد من الاعمدة والجسور في اماكن مختلفة من المشروع، وان البلدية قد اوقفت العمل بالدفع بموجب انذار رسمي.ما سبب ذهاب المستشار الى بلدية الكويت بشكواه وعدم ذهابه الى مالك المشروع أي التعليم التطبيقي او المستشار العالمي «تيرنر»؟ وان كان قد ذهب المستشار المحلي الى المالك او للمستشار العالمي فما هي الخطوات التي قام بها كل منهما على حدة لضمان عدم استكمال المخالفات في بناء الخرسانة الفاشلة؟ وهل قام المستشار المحلي بسحب الكوادر الفنية من موقع العمل حماية لهم من احتمال سقوط المبنى؟!

3 - فيما يتعلق في العقد يرجى تزويدنا بالآتي:

أ - صورة عقد المستشار العالمي المسؤول عن ادارة مشاريع الهيئة والضمانات والكفالات المالية.

ب - صورة عقد المستشار المحلي الذي يشرف على اعمال التنفيذ والضمانات والكفالات المالية.

ج - صورة عقد المقاول وملحقاته «بدون المخططات والرسومات» الذي ينفذ المشروع والضمانات والكفالات المالية.

د - صورة جدول البرنامج التنفيذي لاعمال المقاول الرئيسي المعتمد من قبل المالك والمقاول والمستشار العالمي موضحا نسبة الانجاز.

4 - أما فيما يتعلق بصلاحيات المسؤولين يرجى توضيح لنا الآتي: أ - صلاحيات المدير العام بالنسبة للعقد المذكور.

ب - صلاحيات نائب المدير العام التعاقدية بالنسبة للعقد المذكور.

5 - فيما يتعلق بالجهاز المسؤول عن المشروع يرجى تزويدنا بالاتي:

أ - الجهازان الفني والاداري المعينان من قبل الهيئة المسؤولة عن المشروع:

ب - المستشار العالمي الموجود في الموقع:

ج - فيما يتعلق بالمستشار المحلي الموجود في الموقع:

د - فيما يتعلق في مقاول التنفيذ الموجود في الموقع: -

6 - يرجى افادتنا بالآتي:

أ - في حال وجود أي أوامر تغييرية على المشروع من هو الجهاز في الهيئة المخول بدراسة هذه الاوامر؟ وكيف يتم البت في هذه المواضيع؟ المطلوب تقديم جدول بأسماء اللجنة الطرف المعني وحدود صلاحياتهم، ونسخة عن المحاضر والجداول لهذه الاوامر، والتفاصيل المرتبطة.وهل هي بموجب الاجراءات المالية المتفقة عليها مع ديوان المحاسبة؟